

Distr.: General
2 November 2001
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



القرارات والمقررات التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في
دورته الموضوعية المستأنفة لعام ٢٠٠١
(١٠ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)

ملحوظة: تعمم النصوص المؤقتة للقرارات والمقررات التي ترد في هذه الوثيقة للعلم. وستصدر النصوص
النهائية في: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠١، الملحق رقم ١ (E/2001/99).

المحتويات

القرارات

رقم القرار	العنوان	بند جدول الأعمال	تاريخ الاعتماد	الصفحة
٤٣/٢٠٠١	تقرير لجنة السياسات الإنمائية (E/2001/L.49، و E/2001/SR.45)	١٣ (أ)	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	٣

المقررات

رقم المقرر	العنوان	بند جدول الأعمال	تاريخ الاعتماد	الصفحة
٣١٨/٢٠٠١	مشاركة المنظمات الحكومية الدولية في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2001/SR.44)	١	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	٥
٣١٩/٢٠٠١	مكتب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2001/L.45/Rev.2، و E/2001/L.47/Rev.1، و E/2001/SR.45)	١	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	٥
٣٢٠/٢٠٠١	برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا (E/2001/L.48)	١	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	٥
٣٢١/٢٠٠١	مواصلة النظر في تقرير الاستعراض العام السنوي للجنة التنسيق الإدارية (E/2001/L.50، و E/2001/SR.45)	٧ (أ)	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	٦

القرارات

القرار ٤٣/٢٠٠١

تقرير لجنة السياسات الإنمائية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يشير إلى قراره ٤٦/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، الذي قرر فيه ضرورة أن يبت المجلس في برنامج عمل ملائم للجنة السياسات الإنمائية،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٣٤/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ بشأن تقرير اللجنة عن دورتها الثانية؛

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٤٦/٢٠٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ عن تقرير لجنة التخطيط الإنمائي ومعايير تعريف أقل البلدان نموا،

وإذ يحيط علما مع التقدير بالبيانات التي أدلى بها رئيس مكتب لجنة السياسات الإنمائية وبعض أعضائها، وبتقرير اللجنة عن دورتها الثالثة،

وإذ يلاحظ أن المعلومات التي تلقتها اللجنة لا تكفي لإجراء مراجعة شاملة لتوصيتها المتعلقة برفع ملديف من قائمة أقل البلدان نموا حسب ما طلبه المجلس في قراره ٣٤/٢٠٠٠،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن كفالة الانتقال الميسر للبلدان التي ترفع عنها صفة أقل البلدان نموا^(١) وبالمذكرة المقدمة من أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن المنافع المرتبطة بصفة أقل البلدان نموا ومسألة الرفع من قائمة تلك البلدان^(٢)،

وقد نظر في المذكرة المقدمة من حكومة ملديف^(٣)،

١ - يطلب من لجنة السياسات الإنمائية مواصلة أعمالها في إعادة دراسة توصيتها برفع ملديف من قائمة أقل البلدان نموا وذلك خلال دورتها الرابعة والخامسة، وتقديم تقرير مرحلي إلى الدورة الموضوعية القادمة، وتوصيات نهائية إلى دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٣، مع مراعاة المعلومات المشار إليها في الفقرتين ٦ و ٧ من دياجحة هذا القرار، والمعلومات الأخرى التي سيقدّمها شركاء التنمية ذوو الصلة والمنظمات المتعددة الأطراف؛

(١) E/2001/94.

(٢) E/2001/CRP.5 و Add.1.

(٣) انظر E/2000/104.

- ٢ - يهيب بشركاء التنمية ذوي الصلة والمنظمات المتعددة الأطراف إتاحة المعلومات ذات الصلة للجنة عن موقفهم المحتمل إزاء رفع بلد من القائمة، قبل الدورة الرابعة للجنة في عام ٢٠٠٢؛
- ٣ - يقرر تمديد الفترة الانتقالية المتعلقة بمليد حتى الاستعراض التالي الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا المقرر إجراؤه خلال عام ٢٠٠٣ على الوجه الذي أوصت به اللجنة^(٤)؛
- ٤ - يحث المنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية والبلدان التي رفع اسمها، أو التي على وشك رفع اسمها من القائمة على المبادرة بإجراء مناقشة فيما يتعلق بمعاملة البلدان التي ترفع من قائمة أقل البلدان نموا بما يضمن ألا يؤدي رفع بلد من القائمة إلى إحداث اضطراب في خططه وبرامجه ومشاريعه الإنمائية وكفالة الانتقال الميسر من صفة أقل البلدان نموا بالنسبة للبلدان التي تصبح مؤهلة لرفعها من القائمة؛
- ٥ - يكرر تأكيد أهمية التشاور مع الدول الأعضاء ذات الصلة بشأن إعداد التبيد القطرية عن حالة الضعف واستعمال هذه التبيد، والحاجة إلى توفير الشفافية والموضوعية والدقة في هذه العمليات؛
- ٦ - يطلب من اللجنة مواصلة عملها بشأن المنهجية التي سوف تستخدم في تعريف أقل البلدان نموا، بالمشاركة، حيثما يكون ملائما، مع المنظمات الدولية الأخرى العاملة في قضايا الضعف البيئي والاقتصادي، وتقديم تقرير إلى المجلس خلال عام ٢٠٠٢، عن المعايير التي تقترح استخدامها في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا المقرر إجراؤه خلال عام ٢٠٠٣؛
- ٧ - يطلب إلى اللجنة أن تقوم، خلال دورتها الرابعة، بإجراء دراسة عن الموضوع المختار للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس لعام ٢٠٠٢ وتقديم توصيات بشأنه؛
- ٨ - ترحب بالمقترحات المقدمة من اللجنة فيما يتعلق ببرنامج عملها القادم؛
- ٩ - تدعو رئيس اللجنة، وحسب الضرورة، بعض أعضائها لمواصلة تقديم التقارير الشفوية إلى المجلس عن عمل اللجنة.

(٤) E/2001/33، الفقرة ٩.

المقررات

٣١٨/٢٠٠١

مشاركة المنظمات الحكومية الدولية في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي

في الجلسة العامة ٤٤ المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وبعد أن نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في طلب الرابطة الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة، قرر، بموجب المادة ٧٩ من النظام الداخلي للمجلس، أن يجيز للمنظمة المشاركة بصفة منتظمة في مناقشات المجلس المتعلقة بالمسائل التي تدخل في نطاق أنشطتها، دون أن يكون لها حق التصويت.

٣١٩/٢٠٠١

مكتب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

في الجلسة العامة ٤٥ المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر التالي:

”إن الجمعية العامة، إذ تعترف بأهمية المهام المنوطة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ميثاق الأمم المتحدة، وإذ تعيد تأكيد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٥)، الذي دعت فيه الجمعية العامة، في حملة أمور، إلى مواصلة تعزيز المجلس ارتكازاً على المنجزات التي حققها مؤخرًا لمساعدته على الاضطلاع بالدور المسند إليه في الميثاق، تقرر وجوب تزويد مكتب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإمكانات اللازمة للقيام بوظائفه المهمة، مع مراعاة الترتيبات المختلفة للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٧ من الميثاق“.

المقرر ٣٢٠/٢٠٠١

برنامج عمل العقد ٢٠١٠-٢٠٠١ لصالح أقل البلدان نمواً

في الجلسة العامة ٤٥ المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وبعد أن نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفقرة ١١١ من برنامج عمل العقد ٢٠١٠-٢٠٠١ لصالح أقل البلدان نمواً^(٦) الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في بروكسل، في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، وإذ أشار إلى مقرره ٣٠٠/٢٠٠١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ وقرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢٧ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦، قرر:

(٥) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٦) A/CONF.191/11.

(أ) أن يُدخّل بموجب بند جدول الأعمال العادي المعنون "التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة"؛ بندا فرعيا في جدول الأعمال العادي بعنوان "استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا"؛

(ب) أن ينظر في دورة موضوعية تعقد قبل عام ٢٠٠٥، في تكريس جزء رفيع المستوى لاستعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، وأن ينظر في وقت لاحق من العقد في خيارات أخرى لهذا الاستعراض والتنسيق.

٣٢١/٢٠٠١

مواصلة النظر في تقرير الاستعراض العام السنوي للجنة التنسيق الإدارية

في الجلسة العامة ٤٥ المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١:

(أ) أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما بتقرير الاستعراض العام السنوي^(٧) للجنة التنسيق الإدارية ووافق على تغيير اسم لجنة التنسيق الإدارية ليصبح، لجنة الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنسيق، مع الإبقاء على ولايتها دون تغيير؛

(ب) طلب إلى لجنة التنسيق الإدارية أن تقدم إلى المجلس في دورته التالية، تقريرا شاملا عن إصلاح جهازها المكتبي، مع أخذ تقارير لجنة البرنامج والتنسيق ذات الصلة في الاعتبار.